

## الفصل 08

### الجزء الأول

## تعاون العراق مع التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر

أراد الجميع تقديم المساعدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، لكنَّ أشخاصاً قليلين فقط كانوا يستطيعون ذلك، وكنت أحد هؤلاء. لقد كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها من المصادر العربية الممكنة جميعها؛ من أجل توجيه ضربة مُدوية لتنظيم القاعدة. وكان معروفاً أنَّ العراق وليبيا تميزا بقدرته فائقة على جمع المعلومات عن الخلايا الإرهابية في الشرق الأوسط؛ لذلك، فإنَّ اتصالاتي الخاصة بسفارتي البلدين، وتاريخي الناجح في الحصول على تعاونهما في قضايا مكافحة الإرهاب، كانت لها أهمية كبيرة في أي تحقيقات جادة.

في مطلع اليوم الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001م أكملت ثماني سنوات من العمل مع بول هوفين، كانت أولها عام 1993م زمن الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي، عملت أيضاً مع الدكتور فيوز من شهر سبتمبر عام 1994م فصاعداً، وبدأت اتصالاتي بالبعثة الليبية في شهر مايو عام 1995م، وبالسفارة العراقية في شهر أغسطس عام 1996م، وقد شمل عملنا مناطق مهمة في الشرق الأوسط، منها: مصر، وسوريا (حزب الله)، واليمن وماليزيا، إلا أنَّنا ركَّزنا جهودنا على ليبيا والعراق، وقد استثمرت نشاطي المناهض للحرب والعقوبات في بناء علاقات دبلوماسية هذين البلدين؛ لبحث القضايا كلها المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

كانت مهمتي سهلة؛ لأنَّه لم يسبق لأحد غيري أن حظي بهذه العلاقة الوثيقة مع هاتين السفارتين اللتين كانتا معزولتين في الأمم المتحدة، مع أنَّ علاقات ليبيا بأوروبا أخذت تتحسن في أعقاب محاكمة لوكيربي، أما بالنسبة إلى بغداد فقد تحسَّر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية جورج تينيت؛ لأنَّ عدد العملاء في العراق لا يتعدى أصابع اليد الواحدة<sup>146</sup>، ومرد ذلك أنَّ النظام العراقي كان يعذبهم ويقتلهم حال اكتشاف خيانتهم، وأما على مستوى العالم، فوجد نحو خمسة آلاف من الوسطاء السريين، يُمثِّلون مجموعة النخبة<sup>147</sup>.

لقد جعلني ذلك أحظى بأهمية خاصة في نيويورك؛ إذ كُلف ثلاثة وسطاء أمريكيين فقط بملف السفارة العراقية، وقد جُنِّد مكتب التحقيقات الفيدرالي اثنين منهم بعد الحادي عشر من سبتمبر. كان رائد الأنبيكي ووسام الأنبيكي ابنين لدبلوماسي عراقي سابق، وقد أرادا البقاء في الولايات المتحدة بعد انتهاء صلاحية إقامتهما<sup>148</sup>، ولقاء تجديد صلاحية إقامتهما وإذن العمل، وافق الشقيقان على تصوير الضيوف الذين يحضرون حفلات السفارة<sup>149</sup>، أما سبب معرفتي بذلك، فهو أنني تلقيت نسخاً من الدليل التافه ضدهما.

كان هذان الشقيقان شابين في العشرينيات من العمر، يعمل أحدهما في مصبغة ملابس، والآخر في محل تأجير أفلام في مانهاتن<sup>150</sup>. وكنت قد تخرجت في كلية سميث وجامعة لندن للاقتصاد، وعملت سكرتيرة صحفية ومراسلة صحفية في الكونغرس، وتخصصت في قضايا مكافحة الإرهاب طوال تسعينيات القرن الماضي، لم يكن عملنا في معظم الأحيان سرياً؛ لأنني كنت أعمل بالتنسيق مع الدبلوماسيين والسفراء العرب الذين تفهموا دافعي للمساعدة على إنهاء العقوبات.

خلاصة القول إنَّه إذا كانت حكومة الولايات المتحدة جادة في تعاون العراق في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإنَّها بحاجة إلى مساعدتي؛ لأنني كنت الوحيدة التي تستطيع تقديم هذه المساعدة.

وفي ظل هذه الظروف، فقد يُعدُّ رفضي غير مسؤول، وربما جريمة، وقد كنت طوال مدة اتهامي المرعبة أفكر كثيراً في هذه المسألة؛ فلو أنني رفضت تقديم المساعدة لكانوا اتهموني بعرقلة سير العدالة، وقد تخيلت مراراً جلسة المحاكمة (البديلة) التي قد يُقدَّم فيها القاضي محاضرة عن فشلي في دعم رفاهية المجتمع، ولو أنني رفضت لربما رفض إخراجي بكفالة، أو

لأصدر بحقي حكماً قاسياً لتعليم الآخرين درساً في التزاماتنا تجاه مجتمعنا، لو حدث ذلك لكنت أستحق هذا العقاب، على أي حال، فقد تصاعد الضغط لإجبار العراق على التعاون بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وقد وجّه المعسكر المؤيد للحرب انتقادات استفزازية إلى صدام حسين، متهمين إياه بدعم تنظيم القاعدة؛ ففي الثامن والعشرين من شهر نوفمبر عام 2001م، أعلن السيناتور الطامح للرئاسة جون ماكين الآتي: «لقد عقد اجتماع بين الاستخبارات العراقية ومحمد عطا (المخطط الرئيس لهجمات الحادي عشر من سبتمبر) في مدينة براغ»<sup>151</sup>. بعد أسبوعين من هذا الإعلان، وفي التاسع من شهر ديسمبر عام 2000م، قال نائب الرئيس ريتشارد تشيني في برنامج (واجه الصحافة) التلفزيوني: «لقد تأكد لنا تماماً أنه (عطا)، كان في براغ، وفيها اجتمع بمسؤولين كبار من جهاز الاستخبارات العراقية»<sup>152</sup>.

وقد سارع الجمهوريون في الكونغرس إلى الانضمام إلى فريق الكذب، أما أنا فلم تكن لدي أي شكوك في أن قادة الكونغرس لا يفهمون شيئاً عن فلسفة صدام حسين للبقاء في السُّلطة، أو كرهه الشديد للإسلاميين المتشددين؛ سواء أكانوا إرهابيين أو لم يكونوا، فقد لاحق هؤلاء الأفراد بقسوة، والأكثر من هذا أنني كنت واثقة تماماً أن بغداد كانت ستزودني بأي معلومات استخباراتية تتعلق بهجمات الحادي عشر من سبتمبر لو كانت لديها؛ لأنني كنت أطالب بذلك منذ أشهر عدّة.

كان الإدلاء بمثل هذه المعلومات سيُقرّب بغداد أكثر من أوروبا وواشنطن، وكانت المساعدة على إحباط المخطط ستؤكد التزام العراق بالعلمانية والحدّات، وكان العراقيون يعرفون ذلك، ولكن لم يكن لديهم ما يُقدّمونه لنا.

والحقيقة أن المسؤولين العراقيين عملوا جاهدين في صيف عام 2001م لإنهاء العقوبات الدولية، ودعوا البعثات التجارية من أوروبا وآسيا ودول الخليج إلى إعادة بناء العلاقات، والتخلص من جدار العزلة، وقد تركزت اتصالاتي السرية على أهمية استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة المحرّمة؛ للتحقق من خلو العراق منها، ولكن العراقيين وعدوا في المحادثات الجانبية بإعطاء الولايات المتحدة حصة كبيرة من عقود إعادة الإعمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة<sup>153</sup>. وفي محاولة منها لإقناع واشنطن، فقد أغرتها الحكومة العراقية بإعطائها الأولوية في العقود الخاصة بالاتصالات اللاسلكية والمواصلات ومعدات المستشفيات

والأدوية، بالإضافة إلى قطاع النفط. كانت الولايات المتحدة ستحصل على كل شيء طلبته وكالة الاستخبارات الأمريكية، وأقسم لي الدبلوماسيون آلاف المرات أنهم سيعطونني الموافقة على ذلك<sup>154</sup>.

بعد أحد عشر عاماً من جحيم المعاناة كانت نهاية العقوبات تلوح في الأفق يوماً بعد يوم؛ لذا لم يكن المسؤولون العراقيون ليُقدِّموا على أي عمل يقضي على التقدم الحاصل، لقد كان رفع العقوبات هو أملهم الكبير في المستقبل.

وبعبارة أخرى، فقد كان مستحيلاً وجود أي دافع لدى العراق للتورط في مؤامرة الحادي عشر من سبتمبر، أو إخفاء أي معلومات بشأنها؛ لأنه كان سيخسر كل شيء في اللحظة التي يستعد فيها للاحتفال بالنصر، لقد كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر مأساة العراق أيضاً.

وأنا شخصياً لم أُدعِ قط بخطابات الجمهوريين التي اتَّهمت العراق بعكس ذلك، فحتى الأشخاص الذين أدركوا أن لا علاقة للعراق بالهجمات كانوا متحمسين لضمان تعاون العراق مع الحرب على الإرهاب<sup>155</sup>. لقد كانت أجهزة الاستخبارات العراقية من أفضل الأجهزة في العالم معرفةً بعمل الشبكات الإرهابية في أي مكان، وكان صدام حسين يكره المتشددين الإسلاميين ويلعنهم، ويفترض أنهم سوف يصبحون أعداءً للدولة عاجلاً أم آجلاً؛ لهذا كانت الاستخبارات العراقية تراقبهم باستمرار، وتلاحقهم في عموم منطقة الشرق الأوسط، وربما كانوا أحياناً يطلبون اللجوء إلى العراق متوقعين السماح لهم بذلك؛ نظراً إلى كراهيته للولايات المتحدة، وإذا حدث وطلبوا ذلك فإنهم لم يكونوا يعلمون أن صدام حسين يأمل -باستماتة- في المصالحة مع أمريكا، لو استطعنا الوصول إلى هذا الكنز من المعلومات الاستخباراتية لأثر ذلك كثيراً في الأهداف الأمريكية، وكان صدام حسين يدرك ذلك.

كان من الصعب على الولايات المتحدة تحقيق أي نتائج من دون هذه المعلومات، ويمكنك في الوقت نفسه - أن ترى المشكلة التي وقع فيها القادة الجمهوريون.

وأخيراً وبعد الحادي عشر من سبتمبر، سنحت للرئيس بوش فرصة التغلب على المعارضة العالمية للعدوان العسكري الأمريكي على العراق؛ فحتى تلك اللحظة كان الرأي العام العالمي

متحاملًا على العراق، وكانت سياسة الولايات المتحدة المعادية للعراق ستمنى بالفشل. كان العراق يقف على عتبة إعادة التأهيل، وكان التعاون في مكافحة الإرهاب سيُوفّر عاملاً إضافياً آخر للوصول إلى تلك النهاية، ولم يكن صدام حسين بحاجة إلى التفكير كثيراً لإدراك ذلك، فكيف سيكون حال البيت الأبيض لو حدث ذلك؟ سيعود إلى المربع الأول، ومن دون مُبررات لشن الحرب، ولكنني لم أكن أفهم هذا بعد.

مستغلاً حالة الفوضى العالمية التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، سارع البيت الأبيض إلى شحن آتته الدعائية، وكان نائب الرئيس تشيني والسيناتور ماكين المتحدثين باسمه، وفي حملة مخطط لها بعناية لربط العراق بتنظيم القاعدة، مارس البيت الأبيض واحدة من أكثر الخدع المكشوفة والوقحة في تاريخ الحرب على الإرهاب.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي مثلت فيها شخصيتي ومصادفتي مشكلة خطيرة للمحافظين الجدد في البيت الأبيض؛ فقد راقب فريقنا توقف العراق عن دعم التنظيمات الجهادية المختلفة منذ عام 1996م، بما في ذلك رفض العراق عروضا من أسامة بن لادن عام 1998م، مباشرة بعد الفتوى السيئة التي أصدرها حيال الغرب<sup>156</sup>.

في مطلع ربيع عام 1998م، وقبل تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي، حاولت معرفة إن كان ابن لادن سيحظى باللجوء، أو الدعم المالي من ليبيا أو العراق<sup>157</sup>. ففي واحد من أهم التحقيقات لمعرفة تركيبة تنظيم القاعدة والدعم الذي يتلقاه، اتصلت بالسفارتين كليهما، وأعربت عن تعاطفي وإعجابي بقضية ابن لادن.

كان رد فعل السفارتين عنيفاً؛ إذ أعلن الدبلوماسيون الليبيون أنني «شخص غير مرغوب فيه» في سفارتهم بنيويورك، وأمروني بالخروج وعدم العودة مرة أخرى، وقالوا إنهم لن يستقبلوني ثانية.

أما فيما يتعلق برد الفعل العراقي فقد أعرب الدبلوماسيون العراقيون عن قلقهم الشديد، واستجوبوني بقسوة، وسألوني إن كنت قد ترددت على (دكان) رجل دين مسلم في واشنطن يدعو إلى دعم قضية ابن لادن، وبعد ذلك شجعوني على تعرف الإسلام عن طريق مسجد آخر، مُعربين عن خشيتهم من أن يكون فهمي للإسلام قد أصبح ظلامياً، وقد أكد هؤلاء

الدبلوماسيون أن ابن لادن لا يراعي المعتقدات الإسلامية الحقيقية، ولفتوا انتباهي إلى أنني في محاولتي فهم دينهم قد تعلمت التعاليم السيئة، ونصحوني بالابتعاد عن الأصدقاء الذين يدعون إلى هذه الأشياء الرهيبة.

لقد حاولوا جهدهم معرفة من هم أصدقاؤني المتطرفين الجدد؛ ما أسماؤهم وجنسياتهم؟ وكما قلت، فإن صدام حسين لاحق هؤلاء الناس في مختلف أنحاء العالم.

أبلغت الدكتور فيوز هذه التفاصيل كلها، فأمرني بالعودة إلى الأمم المتحدة، والاعتذار إلى السفارتين، والقول بأنني كنت مخطئة جداً في اندفاعي وحماسي، وأنتي تراجعت عن تأييدي لأسامة بن لادن.

عندما قلت لهم ذلك أعرب الدبلوماسيون عن ارتياحهم الشديد. كان مشروعنا مهماً لأنه أرسى أحد المعايير لمعرفة رد الفعل الذي سيكون بانتظار أسامة في دول الشرق الأوسط البعيدة عن الولايات المتحدة. هل سيجد أتباعه ملجأً وترحيباً في ليبيا أو العراق؟

لن يجدوا ذلك بكل تأكيد؛ فقد كانت بغداد وطرابلس ضمن مخططات تنظيم القاعدة طوال سنوات عدّة قبل استهدافنا، وكان البلدان يُعدّان تهديداً خطيراً لهما، وقد طلب الدبلوماسيون إلى الابتعاد عن أتباعه، أو الابتعاد عن السفارتين.

كان تاريخ عملي في الوساطة السرية هو تاريخ معارضة العراق للإرهاب الإسلامي المتطرف؛ لذلك، فخلال أيام من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، توجهت إلى نيويورك للقاء الدبلوماسيين الليبيين والعراقيين بعدما طلب إليّ هوفين والدكتور فيوز العمل على حفز البلدين إلى التعاون السريع ضمن أعلى المستويات، وقد تصرفت وفقاً لأوامرهما، ويكفي أن بول هوفين أبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي أنه تحدث إليّ نحو (40-50) مرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر<sup>158</sup>، أما الدكتور فيوز فكان رقيقاً بطبعه، وكان يقتبس من أقوال الرئيس جون إف كنيدي: «لا تسأل ما الذي يمكن لبلدك أن يعطيك، ولكن اسأل ما الذي يمكنك أن تعطيه إياه».

أود أن أوضح هنا أنني كنت أقوم بعملية الميداني قبل رفع هوفين والدكتور فيوز تقريريهما إلى الاستخبارات؛ فأنا التي كنت على اتصال مباشر بالمسؤولين العراقيين الذين كانوا

مصادري الدبلوماسية، كان فريق سينجح أو يفشل، والسياسة قد تتجح أو تفشل بحسب شراسة اتصالاتي.

بعد الحادي عشر من سبتمبر أخذت الأمور تتحو منحنى آخر؛ فقد طلبت وكالة الاستخبارات الأمريكية - بإصرار - تسليم كل شيء فوراً، وقد تعامل هوفين والدكتور فيوز مع التحقيق بجدية كبيرة، وضغطاً عليّ كثيراً، فالهجوم كان ضرورياً لتحقيق هذا الهدف، كان عليّ الاتصال بالبعثة الليبية، ولدى اجتماعي بالسفير عيسى ذكّرني أنّ ليبيا كانت أولى دول العالم التي أبلغت الإنتربول عن أسامة بن لادن عام 1995م (أصدرت مصر أول مذكرة لاعتقاله عام 1996م).

ونظراً إلى هذه العداوة الطويلة بين القذافي وابن لادن؛ فقد ثبت بسهولة أنّه لا توجد حالياً أي علاقة بين ليبيا وتنظيم القاعدة يمكن الاستفادة منها للأغراض الاستخباراتية. ومن ناحية أخرى، فقد أثنت وسائل الإعلام على ليبيا؛ لتعبيرها عن التعاطف مع الضحايا، وقولها إنهم ينتمون إلى (90) دولة في العالم.

نقلت رسائل السفير الليبي إلى الدكتور فيوز، وعندما أثنت وسائل الإعلام على ليبيا استنتجت أنّ رسائلي قد مرّت خلال الحلقة الاستخباراتية، وأنّ جهودي كانت محط تقدير.

أما فيما يتعلق بليبيا، فأعتقد أنّها قدرت ذلك أيضاً<sup>159</sup>؛ فبعد أسابيع قليلة أشادت صحيفة نيويورك تايمز بالإسهام الليبي في عنوان رئيس: (ثلاثة حلفاء جدد يساعدون وكالة الاستخبارات الأمريكية في حربها على الإرهاب).

منذ الحادي عشر من سبتمبر فتحت وكالة الاستخبارات الأمريكية قنوات مع مسؤولي استخبارات من دول عدّة كانت الولايات المتحدة قد اتهمت بمساندة الإرهاب.

والأهم من ذلك أنّ التواصل مع مسؤولي الاستخبارات هؤلاء والاجتماع بهم كان في الأيام نفسها، وفي الرحلات نفسها إلى نيويورك؛ إذ عقدت اجتماعات في مقر البعثة الليبية، تلتها اجتماعات أخرى في السفارة العراقية، وقد زرت كليهما؛ الواحد تلو الآخر، لذلك، فأنا أتذكّر واحدة من التهم الفيدرالية الموجهة إليّ بكثير من الفخر والاشمئزاز.

في التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2001م، أو نحو ذلك، اجتمعت سوزان لينداور، المعروفة أيضاً بالاسم المستعار سوزان، مع ضابط من جهاز الاستخبارات العراقية في مانهاتن<sup>160</sup>.

كان التاريخ الصحيح هو الثامن عشر من سبتمبر، وهذا يعني أن التاريخ الذي ذكره مكتب التحقيقات الفيدرالي كان خطأً، وكنت أتمنى لو أن صديقي الدبلوماسي صالح محمود كانت له علاقة بالاستخبارات؛ لأن ذلك كان سيُسَهِّل مهمتي كثيراً، وهذا كان هدف رحلتي على أي حال.

أود الإشارة هنا إلى أن وزارة العدل لم تُتكرر عقد هذا الاجتماع، حتى إنَّ النائب العام الفيدرالي إدوارد أوكالاهاان طالب بسجني مدةً تتراوح من عشر سنوات إلى خمس وعشرين سنة؛ لأنَّ هذا الاجتماع قد حدث، وقال إنَّ ضابط اتصال وكالة الاستخبارات الأمريكية لم يكن مهتماً بعلاقة العراق بتنظيم القاعدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولم يرغب في معرفة أي شيء عنها.

أنا لا أختلق ذلك، ولكنني أقول إنَّ الدليل المزعوم الذي يدعم هذه التهم هو دليل معيب؛ حتى لا أذكر وصفاً أكثر انحطاطاً.

وبحسب ما قاله مكتب التحقيقات الفيدرالي، فإنَّ الدبلوماسي العراقي، واسمه صالح محمود، اعترف أنني عملت معه، وأنه دعاني إلى الغداء ثلاث مرَّات في مانهاتن<sup>161</sup>، وأنه دفع مبلغ (33,5) دولاراً في الثامن من شهر سبتمبر عام 2001م، وكانت حصتي من المبلغ نحو (16,75) دولاراً شاملةً الضريبة والإكرامية.

وفي اليوم الثالث عشر من شهر سبتمبر اشترى لنا غداءً الساعة 2:17 بعد الظهر كما هو مُدوَّن في الفاتورة المختومة، ودفع (27,57) دولاراً ثمناً له، وكانت حصتي من هذا المبلغ (13,78) دولاراً. وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه اشترى لنا غداءً، ودفع ثمنه (31,85) دولاراً، وكانت حصتي منه (15,92) دولاراً.

بلغ مجموع هذه المبالغ (92,92) دولاراً، وكانت حصتي من ثمن ثلاث وجبات في أعلى مدينة في العالم (46,46) دولاراً، وقد وجدت هذا الأمر مهيئاً وممتعاً في آنٍ معاً؛ فقد كانت



الفواتير مختومة باليوم والوقت. ومن ثمَّ، فإنَّ مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يخلق هذه الاجتماعات؛ ما ساعدني كثيرًا في الدفاع عن نفسي.

كان واضحًا أنَّ شراء هذه الوجبات وتناولها لم يكن يوم التاسع عشر من شهر سبتمبر عام 2001م، وهو التاريخ المذكور في صحيفة الاتهام. ومع ذلك، فقد استُخدم ذلك دليلًا في تبرير التهم الموجهة إليَّ.

وهذا ما يجعلني أسأل: لماذا لم يستطع مكتب التحقيقات الفيدرالي تقديم دليل أفضل؟ هل أرادت وزارة العدل محاكمتي لأنني تناولت وجبة سريعة؟!

ولكن، هل كان الجبن في الوجبة أمريكيًّا؟ هل كان وطنيًّا، أم كانت شرائح البطاطا فرنسية؟ ما أغضب وزارة العدل؟ إنَّ هذا أمر متروك لهيئة المحلفين لتقريره، علينا تذكر أنَّ المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، حتى وإن اتُّهم وفقًا لقانون الباتريوت.

المضحك في الأمر هنا، وهو ما كنت أود قوله لهيئة المحلفين، أنَّهم يتحدثون عن سوزان أخرى؛ فقد كان للدبلوماسي المذكور صديقة تُدعى سوزان تعمل في الأمم المتحدة، وكان يمازحني قائلًا: «لا أستطيع أن أتخذك صديقةً لأنَّ لديَّ سوزان أخرى». وفي الأحوال كلها، فقد كنا امرأتين مختلفتين، وهذا ما لم يتحقق منه مكتب التحقيقات الفيدرالي.

هذا ما يحدث عندما تفترس الاستخبارات وسطاءها السريين؛ فعندئذٍ، لا أحد يستطيع أن يعرف ما يحدث وسط هذا الضجيج والفوضى.

كنت أضحك بأعلى صوتي، وأنا أتخيل المشهد، لحظة كشف شخصية مناسستي لهيئة المحلفين، ونظرًا إلى خطورة التهمة، وهي تناول وجبة خفيفة مع دبلوماسي عراقي صديق؛ فإنَّه يمكنكم تخيل كيف استمتعت باللحظة الوهمية التي سأكشف فيها عن شخصية هذه المرأة.

ولكن، كيف عرفنا أنَّ سوزان الأخرى كانت رفيقة الدبلوماسي العراقي الحقيقية؟ عرفنا ذلك عن طريق التاريخ؛ فالثامن من سبتمبر يسبق الحادي عشر من سبتمبر بثلاثة أيام، ويستطيع الشهود تأكيد أنَّني توقفت عن الذهاب إلى نيويورك قبل أسابيع عدَّة من يوم الحادي عشر من سبتمبر<sup>162</sup>. يمكنهم أن يشهدوا أيضًا أنَّني حدَّرت أصدقائي وعائلتي ليبعدوا عن

مدينة نيويورك، ولم تكن وكالة الاستخبارات الأمريكية قد قررت بعدُ أنها تريدني ميتة، لقد كانوا يحاولون إبقائي حيَّةً؛ لذلك كنت في الثامن من سبتمبر مختبئةً في البيت بعيداً عن تهديد الإرهابيين، وملاحقة الشرطة الفيدرالية.

والمهم في الأمر أن فاتورة الغداء هذه قد استخدمها محامي الدفاع دليلاً لعرض تحذيراتنا بخصوص الحادي عشر من سبتمبر على المحكمة؛ لذلك فقد منعت من الضغط لإسقاط هذه التهمة.

كان لديّ ما يُثبت أنني كنت في مكان آخر يوم الثالث عشر من شهر سبتمبر عام 2001م؛ فعندما اقتحمت الشرطة الفيدرالية القرص الصُّلب في جهاز الحاسوب خاصتي، اكتشفت أن شخصاً ما كتب رسالة إلى أندرو كارد في البيت الأبيض، في الوقت نفسه من اليوم الذي كان يُفترض فيه أن أكون جالسةً في المطعم مع صالح محمود في نيويورك<sup>163</sup>، وهذا أمر لا يمكن أن يحدث إلا إذا توقف الزمن، أو أنني ركبت البساط السحري! هل تذكر أن نيويورك تبعد (214) ميلاً عن بيتي في تاكوما بارك بولاية ميريلاند؟

في مرحلة لاحقة، خمنَ موظفو مكتب السجن أن صديقاً لي ربما تسلل إلى بيتي، وانتحل شخصيتي، وكتب رسالة إلى أندرو كارد لتكون دليل براءة، في الوقت الذي كنت أعقد فيه اجتماعاً بنيويورك (هل لا تزالون - يا أصدقائي - تعتقدون أنني مصابة بوسواس الشك؟).

إن هذا كله يُفسّر سبب تقبلي هذه التهمة بفخر، وأنا أعترف أنني كنت في مسرح الجريمة، حتى وإن كانت الحقائق والتواريخ التي قدمها مكتب التحقيقات الفيدرالي غير صحيحة، ومن المؤكد أنني زرت مصادر (الدبلوماسيين) في نيويورك بعد الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً.

ولكن، إذا لم أكن أنا سوزان الأخرى التي كانت تتناول الوجبات السريعة مع صالح محمود، فما الذي قدّمته لتحقيقات الحادي عشر من سبتمبر؟ لماذا تشعر الحكومة الأمريكية بالرعب، فتعتقلني وتحتجزني حتى لا أفشي ما أعرفه؟ من أين أبدأ؟ جهّزوا أنفسكم، استعدوا.

كان إسهام العراق في تحقيقات الحادي عشر من سبتمبر أكبر بكثير مما أراد القادة الجمهوريون الاعتراف به أمام الشعب الأمريكي، وأعتقد، - بكل أسف - أن رفض قيادة الجمهوريين قبول مساعدة العراق، قد سبب ضرراً طويلاً المدى للحرب على الإرهاب، وسيُفني

إلى عواقب وخيمة على الأمن مستقبلاً. وفي رأبي، فإن فشل الجمهوريين قد ترك باباً خلفياً مفتوحاً لهجوم إرهابي كبير آخر على الولايات المتحدة.

دعوني أذكر لكم السبب: الاستجابة العراقية الرسمية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر: الاستياء، وتفجير أو كلاهما

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً شعر العراقيون باستياء كبير، ويتردد في الإسهام في التحقيقات؛ ذلك أن الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك وبغداد كانوا من بين الأشخاص القليلين في العالم الذين لديهم معلومات مباشرة تفيد بأن القيادة الأمريكية العليا كانت تتوقع حدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر بالطريقة التي نُفذت بها.

كيف عرفوا ذلك؟ لأنني قلت لهم ذلك.

كان العراقيون يرون أن هذا يُلقى شكوكاً على مصداقيتنا، وهذا ما عبّروا عنه في مراسلاتهم من بغداد؛ إذ تحدوني قائلين:

من الواضح أنكم كنتم تعرفون أن الهجوم سيقع؛ لأنك كنت تقولين ذلك لنا طوال الوقت، كان عليكم إفشاله قبل وقوعه بدلاً من إلقاء اللوم علينا اليوم.

— لماذا لم توقفوه؟

— سنقول لك لماذا، أنتم لم توقفوه لأنكم كنتم تُخططون للحرب منذ مدة طويلة، وكان الهجوم هو المبرر لكم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسمح بوقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

— لقد سمحت حكومتك بوقوع هذه الكارثة لأنكم لم توقفوها، والآن تأتون لإلقاء اللوم علينا!

كان الدبلوماسيون العراقيون على حق؛ اعتقدوا، وربما كانوا على حق أيضاً، أن عدوهم القديم (الموساد الإسرائيلي) أعطى وكالة الاستخبارات الأمريكية معلومات عن الهجوم، وهو يحاول الآن إلقاء اللوم عليهم.

كان ذلك منطقيًا بحسب طريقة تفكير العراقيين، وهذا ما جعل الدبلوماسيين العراقيين غير متعاطفين. ربما لا يجب معظم الأمريكيين سماع ذلك، ولكن أي نوع من أنواع الشهادة يتطلب صدقًا وإخلاصًا، وإلا فلا معنى لها؛ لذلك سأقولها صراحةً: «لقد استُفِرَّ العراقيون من غضبنا حيال هجمات الحادي عشر من سبتمبر».

«هذا التفجير يحدث كل يوم في مختلف أنحاء العالم، والأمريكيون لا يهتمون! توجد عائلات أخرى تعاني، وبنائيات أخرى تُدمر، ومدارس تُقصف، وتجارة تُعطل، هذه هي الطريقة، هذه طريقتكم»، «هذا ما تفعله أمريكا بالدول الأخرى، أنتم تسقطون القنابل، والآن أنتم تتألمون، وتشعرون بالغضب، اللعنة على نفاقكم».

كانت هذه هي المشاعر التي عبّر عنها الدبلوماسيون العراقيون في أثناء زيارتي الأولى لمدينة نيويورك يوم الثامن عشر من سبتمبر، فما الذي يمكن أن نتوقعه منهم بعد (20) ألف طلعة جوية في الأجواء العراقية، وبعد أن استمرت العقوبات ومناطق الحظر الجوي مدة عام ونصف قبل شن الغزو الأمريكي؟

يكمّن جوهر المشكلة في أنّ الحكومة العراقية كانت تملك كمًّا كبيرًا من تلك المعلومات الاستخباراتية الأولية، التي كانت الولايات المتحدة تريدها لتوجيه ضربة قوية إلى تنظيم القاعدة. يمكننا أن نقول أشياء كثيرة عن صدام حسين، إلا أنّ حكومته كانت تتابع الخلايا الإرهابية في عموم منطقة الشرق الأوسط، خاصةً الجماعات الإسلامية التحريضية؛ لذلك كنت أنا والمسؤولون عني على قناعة أنّ بغداد كانت تملك مفاتيح الحسابات المصرفية أو السجلات المالية لهذه الخلايا، وهذه أكبر جائزة كان يمكن أن تتلقاها الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وإذا لم تكن هذه الحسابات والسجلات موجودة لدى الحكومة العراقية، فبإمكانها الحصول عليها، وكان هذا - تحديدًا - نوع الجائزة الاستخباراتية التي كانت الولايات المتحدة بحاجة ملحة إليها، لكنّ المشكلة كانت في كيفية تسليم هذه الوثائق إلينا.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرةً، بدأت بإزعاج مصادري الدبلوماسية على الهاتف، وأخذت أحثُّ المسؤولين العراقيين على التعبير عن تعازيهم لعائلات ضحايا الهجوم،

وضغطت عليهم أكثر للتعاون مع التحقيقات، خاصةً في الجانب الذي يتعلق بعمليات تنظيم القاعدة، وآليات تمويله، وكنت قد تحدثت إلى الدكتور فيوز عن نوع الوثائق المهمة التي يتعين الحصول عليها.

في الثامن عشر من شهر سبتمبر عام 2001م - بعد أسبوع من هجمات الحادي عشر من سبتمبر- توجهت إلى مدينة نيويورك للاجتماع بمصادري الدبلوماسية<sup>164</sup>.

كانت ليبيبا قد سارعت إلى التعبير عن تعازيها لعائلات الضحايا وتعاطفها معهم، مشيرةً إلى النطاق العالمي للمعاناة، أما العراق فكان حاداً في انتقاداته؛ إذ أدركت حكومة بغداد بسرعة البرق أن الحكومة الأمريكية تلتزم الصمت بخصوص معرفتها المسبقة بالهجوم، في حين أدرك الدبلوماسيون أن معذبهم الكبير (الولايات المتحدة) كان بحاجة شديدة إلى مساعدة بغداد لتحقيق أكبر قدر من النتائج الملموسة.

حاجتنا هذه زادت من جرأة الدبلوماسيين العراقيين الذين أكدوا لي أن سفارتهم لم تُعطَ إذناً للاستجابة إلى طلبي، وقالوا إن القرار بهذا الخصوص يجب أن يأتي من أعلى المستويات في بغداد؛ من صدام حسين نفسه، أو من طارق عزيز، وأكدوا لي أيضاً أنهم لن يتخذوا أي خطوة إلى أن يتلقوا مثل هذا التفويض: «كلا كلا (قلت وأنا أهر رأسي) عليكم أن تضغطوا على بغداد، فالمجتمع الدولي يطلب ردّاً سريعاً».

فما الذي حصلنا عليه؟

في ساعة متأخرة من ليلة الحادي والعشرين من شهر سبتمبر عام 2001م، اتصل بي مصدرى الدبلوماسية صالح محمود يرجوني أن أعود إلى نيويورك بأسرع وقت ممكن؛ لاستلام رد رسمي من بغداد<sup>165</sup>.

في صباح اليوم الثاني ركبت سيارتي، وانطلقت من ميريلاند متجهةً شمالاً إلى مانهاتن خلال ديلاوير ونيوجيرسي، كانت الرحلة تستغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة في كل اتجاه على الطريق السريع، وهذه رحلة طويلة بعد يوم من الاجتماعات، لكنّها كانت مثمرة دائماً.

عندما وصلت إلى نيويورك اجتمعت مع السيد صالح داخل السفارة، كنت أريد الحصول على أكبر قدر ممكن من التغذية الراجعة من الدبلوماسيين الآخرين، زد على ذلك أنّ الجواسيس يستطيعون تصوير الاجتماعات داخل السفارة، وهذه ممارسة متبعة في أوقات الأزمات.

في هذه الحالة تستطيع وكالة الاستخبارات الأمريكية التحقق من تقاريري، وإضافتها إلى تحليلاتها؛ لذلك كان ضرورياً إجراء المحادثة داخل السفارة، وكنت سأرفض أي محاولة من مكتب التحقيقات الفيدرالي لنقل الاجتماع إلى أحد المطاعم.

وصل صالح متأخراً. من الواضح أنه كان يتناول طعام الغداء مع صديقه سوزان الأخرى، تمنيت لو أنني شاركتها وجبة الغداء تلك؛ لأنني أنا التي دفعت ثمنها في نهاية المطاف، وقد كلفتني أكثر من (31,85) دولاراً<sup>166</sup>.

عندما وصل صالح سلمني من فوره بياناً مكتوباً مُشفراً، وفيما يأتي الترجمة الحرفية للنص الوارد من بغداد في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر عام 2001م، ردّاً على طلبي بالتعاون في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، بما في ذلك قواعد اللغة، والتعليقات بين القوسين الحاصرتين<sup>167</sup> (انظر الملحق). أما الأقواس فقد وضعتها بنفسني:

1. لو أننا تلقينا الطلب في ظروف مختلفة لكان ممكناً الموافقة عليه، أو قبوله.
2. مع استمرار العدوان الأمريكي والبريطاني، ومشاعر العدا والكراهية في الولايات المتحدة تجاه العراق، فإنّ أي خطوة يتخذها العراق قد تُفسَّر بطريقة مسيئة لسمعته، وحرصه على التمسك بكرامته.
3. بالرغم من هذا كله، فإنّ البنود جميعها التي اقترحتها [أي أنا، سوزان لينداور] تُعبّر عن موقف العراق الحقيقي.
4. في حال إعلان الولايات المتحدة نيّتها وقف الغارات الجوية على العراق (أو أي أشياء أخرى من هذا القبيل) من أجل التركيز على قضايا أخرى، فإنّ الوضع سيختلف (سيكون أفضل).

5. ومع ذلك، فتحن على استعداد للاجتماع بأي مسؤول أمريكي (سراً، أو علناً) لبحث القضايا المشتركة.

6. في الأحوال كلها، فقد عانى العراق خطر الإرهابيين وقادتهم، ولا سيَّما سيادة الرئيس نفسه الذي كان هدفاً لمحاولات اغتيال كثيرة، إضافةً إلى محاولة اغتيال السيد طارق عزيز في الأول من إبريل عام 1980م. والحقيقة أنَّه أصيب في تلك المحاولة، ناهيك عن بعض أعضاء القيادة العراقية الذين تعرَّضوا لمثل هذه الأعمال الإرهابية.

7. لقد أظهر العراق حُسن نواياه تجاه الولايات المتحدة عام 1993م، بعد الحادث السابق الذي تعرَّض له مركز أوكلاهوما التجاري، وأبلغ الحكومة الأمريكية عن طريق قسم المصالح العراقية في واشنطن أنَّه (العراق) على استعداد لتزويد الولايات المتحدة ببعض المعلومات عن مُدبِّري حادث عام 1993م، في حال أرسلت أمريكا وفداً إلى بغداد، لكنَّ الجانب الأمريكي لم يتعامل مع العرض العراقي بطريقة صحيحة، وطلب إلينا (العراق) أن نسلِّم هذه المعلومات، وهذا يعني أنَّهم رفضوا الاجتماع بنا.

8. هذا هو الموقف الرسمي للعراق.

عندما أعدت قراءة البيان وقع نظري على ما أُشير فيه إلى مدينة أوكلاهوما، وأول حادث تعرَّض له مركز التجارة العالمي عام 1993م<sup>168</sup>.

جحظت عيناى، وسررت لأننا بقينا في السفارة. أخذت أطرح أسئلة بسيطة، وتجنبت الأسئلة الاستفزازية، أو تلك التي قد تجعل صالحاً يُغير روايته لإرضائي، أردت أن أعرف كيف وصلت هذه الوثيقة تحديداً، مَنْ الذي تلقاها؟ هل أجرى السفير أو كبار الدبلوماسيين تعديلات عليها؟ وقبل كل شيء، هل تضمَّنت هذه الوثيقة كلمة أوكلاهوما تحديداً أم أنَّ صالحاً خمَّن ذلك؟

كان مهمًّا أن لا يشعر بالخوف من تغيير خطأ ما إن كان قد فعل ذلك. رد صالح بصراحة قائلاً: إنَّ الرسالة وصلت مُشفرة، وإنَّه هو الذي فكَّ الترميز وحده؛ إذ لم يُسمح لأي شخص آخر بالاطلاع عليها. وهكذا، فإنَّ هذه الرسالة كُتبت جميعها في بغداد، من دون أي تغيير

في محتواها السياسي، ولا يحق لأحد أن يدخل تغييرات عليها من دون أن يتعرض لمتاعب ومشكلات خطيرة. ظننت أن الرسالة قد جاءت من صدام حسين، أو طارق عزيز.

وأخيراً، لقد تضمّنت الرسالة شيفرة خاصة بأوكلاهوما، وأقسم لي صالح أنه فك هذه الشيفرة بدقة، ولم يُخطئ في ذلك.

ضغطت عليه أكثر، وسألته: هل تعرف جغرافية الولايات المتحدة؟ هل تعرف أن أوكلاهوما ليست جزءاً من مانهاتن، بل تبعد عنها (1500) ميل؟ هل تعرف أنهما موقعان مختلفان؟ ظننت أن شخصاً ما قد أخطأ بسبب جهله بجغرافية أمريكا.

نعم (رد عليّ)، نحن نعرف أنهما مدينتان مختلفتان، أنا أعرف ذلك، وبغداد تعرف ذلك، نحن نعرف أنهما تعرّضتا لحادثين مختلفين.

أعتقد أن الرسالة تشير إلى المدينتين كليهما، قال صالح ذلك، ثم أسند ظهره إلى الأريكة، ووضع قدميه على طاولة القهوة، ثم أضاف: ما أفهمه أنه لا يزال ممكناً استلام هذه المعلومات، فالباب غير مغلق، ليس لدينا مشكلة في أن تأخذها يا سوزي، وعندما تُسلمينها إلى أمريكا فإنهم لن يقولوا إنها لا تزال بحوزتنا. إن بغداد تخشى - في ظل هذا التوتر بيننا - أن تتخذ أي إجراء يمكن أن يُعرضنا للخطر، لقد كنت تُهددنا لأشهر يا سوزي، لو لم تفعل ذلك ما شعرنا بالقلق الآن.

لماذا لم توقفوا الهجوم يا سوزي؟ لقد قلت لنا عنه، لقد علمنا عنه منك، من الواضح أنك تعرفين أكثر من أي شخص آخر، إذن: كيف يمكنكم أن تلقوا اللوم علينا؟ ربما عليكم أن لا تبحثوا بعيداً.

على بغداد أن تأخذ هذه الأشياء كلها في الحسبان، لكن هذه الرسالة إيجابية جداً. (قال بإصرار)، ستكون بغداد على استعداد للتعاون إذا لم تتعرض مصالحنا للخطر، بعد ذلك يمكنكم الحصول على ما تريدون، لا أرى أي غضاضة في ذلك، أعتقد أنك ستحصلون عليه.

هنا يمكنك أن تلمس قيمة الوسيط السري وأهميته.



لقد ائتمني الدبلوماسيون العراقيون على هذه المعلومات، وليس واشنطن، وكان هذا الرد السريع من بغداد خلال ثلاثة أيام فقط (18-21 سبتمبر) بسبب علاقاتي، لقد وثقوا بي بوصفي إنسانة مسؤولة، بالرغم من عدم ثقتهم بالولايات المتحدة، وكانوا يُقدِّمون لي معروفاً إذا طلبته منهم، كانت وكالة الاستخبارات الأمريكية تتوقع ذلك، ولهذا كانت تستغل علاقاتي وشبكة مصادري لمصلحتها الخاصة، كانت هذه طريقة عملنا في الاتصالات السرية.

بعثت برد العراق إلى أندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض) في رسالة يوم الرابع والعشرين من شهر سبتمبر عام 2001م<sup>169</sup>. تُوثَّق تلك الرسالة بأمانة تاريخ زيارتي للسفارة العراقية يوم الثامن عشر والثاني والعشرين من سبتمبر؛ ما يُثبِت عدم إخفاء أي شيء عن البيت الأبيض، أو عن الدكتور فيوز الذي تسلَّم نسخاً من تقاريري إلى أندرو كلارك، إضافةً إلى جلسات الإيجاز والإحاطة العاجلة.

وبالرغم من المتاعب كلها التي مررت بها، فإنني أتمسك باستنتاجي الذي أسررت به إلى أندرو كارد؛ وهو أن «العراق التزم الصمت تجاه الاتهامات التي تتردد في وسائل الإعلام؛ ليس عمداً، وعن سوء نية، وإنما بسبب انقطاع التواصل، أعتقد أن العراق لا يعرف كيف يتحدث إلى الولايات المتحدة، حتى تستطيع سماع ما يقولون؛ لأنهم يشعرون بالألم والمعاناة»<sup>170</sup>.

«إنهم يخشون من رد أمريكي متهور؛ لأنهم رأوا كيف ردت الإدارة السابقة بغارات نتيجة البيانات الملتوية، أو التخمينات غير المبنية على دراسة دقيقة؛ لصرف الانتباه عن بعض الفضائح في وسائل الإعلام وغيرها، وهذا ما يجعل العراقيين وآخرين - بصراحة- يُجمِّدون علاقاتهم معنا، زد على ذلك أن الناس العاديين في بعض الدول الإسلامية أعربوا عن عدم ثقتهم بالمعلومات الخاصة بابن لادن، وهم يرون أنها مُبرر سياسي لحملة مطاردة تطال عدواً قديماً.

ومن أجل استعادة المصداقية؛ فإنكم في هذه الحالة الأولى ستخضعون لأعلى معايير الرقابة والتمحيص من الشارع العربي، وعليكم أن تثبتوا أن إدارتكم هي غير الإدارة السابقة المستهتر، إنهم يحترمون قوتكم، لا يوجد شك في ذلك، ولكن عليهم أن يحترموا سلامة حكمكم؛ لتتمكنوا من الاحتفاظ بسلطتكم الأخلاقية.

«وأنا أحث إدارتكم على تحديد هدفها بدقة، وعدم استخدام المبررات لتوسيع دائرة الأهداف، فكل إنسان في أوروبا والشرق الأوسط سوف ينظر بوساطتكم، وسوف تدمر أفعالكم الأسس الأخلاقية لوجود أمريكا».

لقد خلت تعليقاتي من الكراهية والعدوانية، وكنت محقة في كل ما ذكرت، وبالرغم من ذلك، فقد تحولت هذه الرسالة إلى نقطة محورية في معركتي القانونية التي استمرت خمس سنوات؛ لإثبات إذا كنت قد عملت بوصفي عميلة عراقية تستحق السجن مدة تتراوح من عشر سنوات إلى خمس وعشرين سنة؛ لأنني وجهت هذه النصيحة الاستشرافية إلى البيت الأبيض<sup>171</sup>، لسوء الطالع، فإنني لم أكن أعرف ذلك بعد، فقد تمسكت بأقوال العراق بخصوص تفجير أو كلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

في الأسابيع اللاحقة كنت أعود إلى نيويورك من حين إلى آخر؛ لتقصي ما عرضه العراق تحديداً على الولايات المتحدة؛ لأنني كنت مقتنعة أن المعلومات الاستخباراتية ستكون لها قيمة استثنائية.

ومن اللافت أن الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك وبغداد أكدوا أن وثائقهم تثبت تورط جهات شرق أوسطية في تفجير مدينة أو كلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، وقد أصر دبلوماسيون كبار، من ضمنهم وفد من بغداد، على أن الدليل الذي بجوزتهم يُثبت أن مُنفذي الهجوم (تيموثي ماكفيه، وتيري نيكولز) لم يتصرفا وحدهما، وأنهما تلقيا مساعدة مالية، وتوجيهاً فنياً من قوى مؤيدة لتنظيم القاعدة.

ولأنني كنت رئيس فريق الاتصال السري مع السفارة؛ فلم يكن العراق يثق بأحد غيري، وكان كل شيء يأتي من بغداد يُنقل بوساطتي. كان فريقنا المكلف بالاتصال بالسفارة العراقية يتألف من ثلاثة أشخاص فقط، ثم انضم إليه اثنان آخران بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كانا في العشرينيات من العمر، ولم تكن لديهما أي خبرة في هذا المجال. وفي المقابل، فقد كنت أشرف على مشروعات أخرى، منها مشروع خاص لدعم السياسة الأمريكية في مكافحة الإرهاب، (فريق عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد).

قبل أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت الولايات المتحدة قد أعدت برنامجاً ضخماً من شأنه أن يضيّق الخناق على الإرهابيين الذي يحاولون اللجوء إلى العراق، وقد أقتع فريقنا العراقَ بالسماح لفريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي عمل تحريات عن الإرهاب داخل الحدود العراقية، ومنحه حق اعتقال المشتبه بهم، ولم يبقَ أمامنا سوى الحصول على تفويض من البيت الأبيض لتنفيذ الاتفاق<sup>172</sup>.

كانت فكرة فريق العمل هذه قد ظهرت بعد الهجوم على المدمرة الأمريكية كول في المياه اليمنية في شهر أكتوبر من عام 2000م، قبل الهجوم بسنة حذّر دبلوماسيون عراقيون من هجوم كبير يستهدف منشآت الميناء في عدن، وجاء التحذير العراقي قبل عشرة أيام فقط من الهجوم على المدمرة الذي نُسب إلى تنظيم القاعدة.

لقد حصلت على المعلومات المتعلقة بالمخطط بعد استدعائي على عجل لزيارة السفارة العراقية. يومها، أبلغني الدبلوماسيون أنّ حكومتهم أبعدت مواطناً سعودياً بعد اكتشاف مؤامرة لمهاجمة أحد الموانئ في مكان ما من الشرق الأوسط، وقالوا: «إنّ الحكومة لم تجرؤ على اعتقال أحد الأجانب، ناهيك عن مواطن سعودي؛ خشية تعرّضها لعمل انتقامي دولي».

وأضافوا: «إنّ اكتشاف مؤامرة، حتى لو كانت تحاك للعائلة الملكية السعودية، لا يُعدُّ مبرراً كافياً للاعتقال الذي لم يكن ممكناً في أي من الظروف»، قال الدبلوماسيون إنّ كل ما فعلته الحكومة هو تسفير هذا الجهادي، وإبلاغهم بالأمر، وأنّه سافر إلى اليمن بعد مغادرة العراق.

عندما سمعت ذلك سارعت إلى ابلاغ هوفين والدكتور فيوز أنّ ميناء عدن قد يكون هدفاً لهجوم ما، أبلغت أيضاً نائب السفير اليمني في الأمم المتحدة السيد السندي بهذا التهديد (كان اليمن عضواً غير دائم في مجلس الأمن في أثناء محاكمة لوكيربي، وفيه أصبحنا أصدقاء)، وكان السيد السندي يزورني في واشنطن، ويدعوني إلى العشاء. لذلك، عندما أبلغته التهديد ونحن نتناول طعام العشاء في نيويورك، أخذ الأمر على محمل الجد.

ومما يؤسف له أنّ التحذير قد وصل متأخراً؛ إذ تحرك قارب صغير يحمل متفجرات، ثم ارتطم بالمدمرة كول وهي ترسو للتزود بالوقود بعد خمسة أيام من التحذير.

لكنَّ العراق قدَّم تفسيراً مذهلاً للمنطق بخصوص هذه العملية؛ هو أنَّ الإرهابيين السعوديين كانوا يتمنون أن يبعدوا السكان المحليين عن الحكومة المركزية والولايات المتحدة، وكانوا يأملون أن تصاب القيادة اليمنية بحالة من الفوضى تستنزف واشنطن لفرض نوع من العقوبات عليها؛ ما يسبب مصاعب للسكان المحليين، ويضعف التأييد للغرب وسلطة الحكومة اليمنية، إنَّ هذا المنطق الشرير أغضب بغداد.

لكنَّ مخططهم الشيطاني كان أكبر من ذلك؛ إذ سعوا إلى إقناع المجتمعات الريفية بالجوء إلى نوع من التمرد وحرب العصابات، التي قد ينضم إليها متمردون سعوديون يختبئون عميقاً في القرى اليمنية، ثم يشنون منها هجمات عبر الحدود على حقول النفط السعودية، وبهذا تصبح اليمن قاعدةً لتمردٍ يهز استقرار العائلة الملكية السعودية.

والمعروف أنَّ اليمن يفرق في فقر مدقع، وتشرع العائلات القبلية في المناطق الحدودية بالاستياء من ترف جيرانهم السعوديين، ويتهمونهم بالاستيلاء على أراضٍ يمنية تاريخية من أجل زيادة ثروتهم، ومن المؤكد أنَّ بعض هذه القبائل سترحب بالهجمات على آبار النفط السعودية، ولا شك في أنَّهم سيتقاسمون الثروة التي يجلبها المتمردون السعوديون.

مجمال القول إنَّ الهجوم على المدمرة الأمريكية كان ضارياً، وسهلاً، وجيد التوقيت، وقد سعى الإرهابيون إلى إيجاد مشكلات معقدة للشعب اليمني؛ ليتمكنوا من استغلال بؤسهم وعزلتهم إستراتيجياً.

لم يمضِ وقت طويل حتى حملت المجموعة اسمًا شريراً وسمعةً سيئةً (القاعدة)، وقد بذلت هذه المجموعة جهداً كبيراً لتتبوأ موقعاً ضمن شبكة الإرهاب العالمية.

حين عرفت ذلك قررت العمل في طريقتين اثنتين: إبلاغ نائب السفير اليمني السيد السندي بالهجوم المحتمل على ميناء عدن، وبحث إستراتيجيات التعاون؛ ليتمكن اليمن من بدء العمل فوراً بما يرضي السلطات الأمريكية.

وإذا لم يستطع اليمن وقف الهجوم، فإنَّه سيكون - على الأقل - مستعداً لأساليب التحقيق الأمريكية. لقد تعالت الصيحات لإرسال فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى بغداد،

بعد استيلاء وكالة الاستخبارات الأمريكية من عجز العراق عن إحباط مخططات الإرهابيين الأجانب في إنشاء مواقع لهم داخل أراضيه.

وكانت بغداد قد اشتكت مراراً أنها لا ترغب في توفير ملجأ للتنظيمات الإسلامية التي كرهها نظام صدام حسين، ومع ذلك ظل الجهاديون الشباب يتوافدون عن طريق الحدود، مستغلين ضعف السُّلطة المركزية في العراق؛ وسواء أكان ذلك صحيحاً أم لم يكن، فقد اعتقد الإرهابيون أن المجتمع الدولي سيحد من قدرة العراق على مراقبة أراضيه.

لقد سعوا إلى استغلال ضعف العراق، ولكنهم عندما وصلوا لم يجدوا ترحيباً من صدام حسين؛ لأنهم مثلوا تهديداً لنظامه العلماني، ومصدراً لإثارة التشدد والتعصب بين شعبه الفقير المتعب. لذلك، كان تفجير المدمرة كول تذكيراً بهذه التعقيدات. وللأسف، فإن تحذيرات العراق كانت مشروعة؛ إذ لم يكن باستطاعته اعتقال مواطنين أجانب من دون إثارة أزمة عالمية، وفي هذه الأجواء، لم يرد أحد تغيير تلك السياسة. ومع ذلك، كان لا بد من عمل شيء ما؛ ولهذا، وبعد الهجوم على المدمرة الأمريكية مباشرة، أعطاني الدكتور فيوز تعليمات بالضغط على الدبلوماسيين العراقيين؛ للسماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي أو الإنتربول بإنشاء قاعدة داخل العراق، فإذا كانت الحكومة العراقية غير قادرة على مراقبة دخول الإرهابيين وتحركاتهم داخل الحدود، فيجب السماح للمجتمع الدولي أن يتدخل ويوفر ضمانات إضافية.

وافقت الحكومة على هذا الطلب في أواخر شهر فبراير من عام 2001م؛ أي قبل ثمانية أشهر من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، لكن قادة الحزب الجمهوري - بالرغم من هذا الحديث عن الإرهاب- لم يتخذوا أي إجراء بخصوص الترتيبات الأمنية.

وهكذا، فقد ضاعت ضمانات أمنية مهمة في الأشهر السابقة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، ووفرت المأساة فرصة ثانية للولايات المتحدة<sup>173</sup>. لقد كنت مقتنعة أن فريق العمل المقترح سيعزز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. لذلك، فقد جددت الضغط؛ لإجبار الحكومة العراقية على السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإنتربول، أو الإسكوتلانديارد بالعمل داخل الأراضي العراقية، لقد كان هذا الطلب منطقياً؛ فنظراً إلى المعلومات الجديدة عن الوثائق التي تربط إرهاب الشرق الأوسط بتفجير مدينة أو كلاهوما والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، كان مكتب التحقيقات الفيدرالي في وضع يسمح له بتنفيذ خطة

سريعة، بحيث يتمكن من الحصول على وثائق التمويل دفعة واحدة بدلاً من حصولي عليها على دفعات من الدبلوماسيين العراقيين، وكان هذا المكتب قادراً على طلب الحسابات المصرفية فوراً، والتحرك بسرعة لمصادرة الأموال المشبوهة، وكذلك تكليف مجموعات من شرطة تنفيذ القانون بملاحقة الإرهابيين المشبوهين.

لوحث ذلك لاستطاع مكتب التحقيقات الفيدرالي أن يُحقِّقَ المجد، وقد أثار هذا المشروع حساسية داخل وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومع ذلك فقد بدا مناسباً أن تمارس سلطات تنفيذ القانون دوراً قيادياً فيما يخص استخدام تلك المعلومات الاستخباراتية بطريقة فاعلة وسريعة، ولكن، كانت مشكلة متوقعة تلوح في الأفق؛ فقد حذّر الدكتور فيوز من أن الأمر قد يتطلب تدخلاً من الكونغرس لتوحيد جهود مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات الأمريكية بسبب العداوات المستحكمة بين الوكالتين، وقد ثبت أن ذلك كان أسوأ تقدير للوضع على الإطلاق.